الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥٨
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ أيار/مايو ١٩٩١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 1 1 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثامنة والخمسين

الرئيس : السيد مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٥٧ من جدول الأعمال : تمويل بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.58
2 July 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-55721 ١٠٦٦ذ(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٥

البند ١٥٧ من جدول الأعمال : تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع) (A/45/241/Add.1 و A/45/1011)

١ - السيد كالبيتزر (ألمانيا) : قال إنه ينبغي للحكومات الأطراف في النزاع في الصحراء الغربية أن تبدي استعدادها لتقديم مساهمة مالية استثنائية إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، نظرا لأن ذلك سيخفف من الأعباء المالية على المنظمة .

٢ - وقد تم التفاوض بشأن اقتراح الميزانية المقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده ، بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء في وقت سابق . ويبدو أن الأمانة العامة قد افترضت أن هذه الدول الأعضاء تمثل مصالح الأمم المتحدة . وهذا افتراض خطير جدا من الناحية السياسية ، نظرا لأن في وسع أية دولة عضو أن تطالب بإجراء تصويت بشأن هذه المسألة .

٣ - وأعرب ممثل ألمانيا عن أمله في ألا تؤدي التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/45/1011) إلى فتح المجال لتفسيرات مختلفة أكثر من اللازم . وقال إن وفده يعتبر مبلغ الـ ١٤٠ مليون دولار هو الحد الأعلى ، وأن الأمر سيحتاج إلى حجج قوية جدا من أجل تجاوز هذا المبلغ بعد فترة الأشهر الستة الأولى من مهمة البعثة .

٤ - ومن بين الوفورات القليلة التي أشير اليها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بعض التخفيضات الواردة في الوظائف العليا . فليست هناك ، بشكل واضح ، حاجة لوكيلي أمين عام وثلاثة مساعدين للأمين العام لمثل هذه العملية الصغيرة ، القصيرة نسبيا . ومن الملحوظ أن هذا الاقتراح وحده قد حث وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم على التحدث الى اللجنة .

٥ - وأضاف قائلا إن العيب الرئيسي في عملية البعثة هو أن نجاحها يعتمد على التبرعات لإعادة توطين اللاجئين . وتساءل هل ستُلغى العملية في حالة عدم ورود هذه التبرعات أم لا . ويرى ، في ضوء الصعوبات التي صودفت فيما يتعلق بالعملية ، أنه ينبغي إعادة النظر في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . ذلك أن صيانة السلم

(السيد كالبيتزر ، ألمانيا)

مهمة تناسب الأمم المتحدة تماما ، ولذلك ينبغي للدول الاعضاء أن تدعم جهود المنظمة في هذا المجال .

٦ - السيد مايكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن تقديرات الميزانية التي قدمتها اللجنة الاستشارية تشكل سيناريو "الأسوأ الحالات" لا يأخذ في اعتباره توفير الاطراف المعنية للتسهيلات أو الخدمات ، أو توفير أية تبرعات من المحتمل ورودها . وقد دلت الخبرة على أنه سبق توفير تبرعات كبيرة ، نقدا أو عينا ، لانشطة الأمم المتحدة لصيانة السلم ؛ وفي حالة الصحراء الغربية ، يبدو أن هذه التبرعات سترد قريبا . وأوضح أن وفده يطلب تأكيدا من الامانة العامة بأنها ستطلب هذه التبرعات ، وأنها ستبقي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على علم بالتقدم المحرز في هذا المجال . وأعرب عن سروره إذ لاحظ أن بعض الدول الاعضاء أعربت بالفعل عن اعتزامها توفير تبرعات عينية تساعد على مواجهة الاحتياجات التي يقدرها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

٧ - وواصل كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت باتخاذ عدد من التدابير الاقتصادية المحددة وان هذه التدابير سليمة وجديرة بتأييد اللجنة . وأضاف أن إجراء مزيد من التخفيضات في مدفوعات بدل الاقامة لافراد البعثة له ما يبرره نظرا لتكاليف المعيشة الحالية في المنطقة وبسبب مدى ما يمكن أن توفره الامم المتحدة من إسكان لبعض العسكريين والموظفين المدنيين . وقال إن وفده يؤيد الرأي القائل بأن المبلغ المدرج في الميزانية لمدفوعات الوفاة والعجز مبلغ مرتفع بالمقارنة بعمليات أخرى لصيانة السلم . وليس هناك ما يبرر إنشاء وظيفتين برتبة وكيل أمين عام وثلاث وظائف برتبة مساعد أمين عام . لذلك ينبغي للجنة الموافقة على توصية اللجنة الاستشارية بتخفيض عدد هذه الوظائف .

٨ - والعدد المسقط للمركبات المطلوبة للعملية (٨٣٤) عدد غير معقول بالنظر إلى مستوى عدد الموظفين المقترح ولاحتمال الاحتياج إلى عدد أقل من الموظفين . وعلاوة على ذلك ، يمكن تحقيق وفورات من خلال ترتيبات الاستئجار . وضرب مثلا حالة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فقال إن الامانة العامة عملت على اتخاذ ترتيبات مواتية لاستئجار المركبات ، ومن الجائز اتباع هذا المثل في حالة العملية الراهنة . وحيث إن الامم المتحدة ستشتري مركبات ذات عجلات قيادة على اليسار ، فإن وفده يتوقع أن تعاد قافلة مركبات العملية إلى مخزن "بيزا" عند انتهاء البعثة .

(السيد مايكالسكي ، الولايات المتحدة الامريكية)

٩ - وأعلن أن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في توصيتها للجمعية العامة بتخصيص ١٤٣ مليون دولار لفترة الستة الاشهر الاولى من العملية . وبالنظر إلى احتمال تحقيق وفورات ، ينبغي للأمانة العامة أن تكون قادرة على أن تفيد الدورة السادسة والاربعين ، في تقرير الاداء عن فترة الستة الاشهر الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، بأنها أجرت خفضا كبيرا في الميزانية الشاملة للعملية . واختتم بيانه قائلا إن وفده يؤيد كذلك توصيات اللجنة الاستشارية الاخرى المحددة والواردة في الفقرة ١٩ من تقريرها (A/45/1011) .

١٠ - السيد زهيد (المغرب) : قال إن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن تمويل البعثة قام على أساس عدد معين من الافتراضات الخاطئة ، ومنها على سبيل المثال العدد المقدر لابناء الصحراء الغربية المطلوب إعادة توطينهم ، وعدد مراكز الاقتراع . وعلاوة على ذلك ، لا يتناسب عدد الموظفين الذين سيلحقون بالبعثة مع العدد الذي أوضحه الامين العام في تقريره الى مجلس الامن (S/22464 و Add.1) . لذلك يود وفده أن يدرج تحفظاته الرسمية فيما يتعلق بالآثار السياسية المترتبة على هذه الافتراضات .

١١ - السيد دوهالت (المكسيك) : قال إنه ينبغي للجنة أن تتأكد من أن البعثة لديها الموارد المالية الكافية الواردة إليها في الوقت المناسب . وأضاف قائلا إن وفده يأمل ألا تشكل الإجراءات التي تحيط بعملية البعثة سابقة لتمويل عمليات أخرى لصيانة السلم في المستقبل . وتماما كما حدث في عمليات أخرى من هذا النوع ، ربما كان من الملائم وضع ميزانية شاملة عوضا عن التعامل بميزانيات جزئية تحتاج إلى تنقيح فيما بعد .

١٢ - السيد راي (الهند) : قال إنه ينبغي التأكد من أن عمليات صيانة السلم تنفذ بطريقة كفؤة وفعالة من حيث التكاليف . ومن الضروري تحديد جميع المجالات الممكنة لتحقيق الوفورات والتخفيضات في النفقات المالية التي لا تؤدي إلى تعريض أداء هذه العمليات للخطر . ونظرا للخصائص الاستثنائية للبعثة ، فقد يكون من المستصوب النص على توفير اعتماد للطوارئ عوضا عن اعتماد ميزانية أولية صارمة الى حد كبير .

(السيد راي ، الهند)

١٣ - ويتضح من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة في عدد من المجالات . وينبغي للامانة العامة ، في تقاريرها القادمة المتعلقة بعمليات صيانة السلم ، أن تبلغ الدول الاعضاء بتبرير إضافي لبعض البنود ، مثل النقل والعمليات الجوية . وستساعد العمليات المتعلقة بالخصائص الجغرافية للمنطقة الوفود على فهم تقديرات الميزانية بشكل أفضل ، وسيكون من المفيد إضافة خريطة تتصل بالمنطقة المعنية بالعملية على هيئة تذييل للتقرير .

١٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/45/1011) ، أعرب ممثل الهند عن رغبته في معرفة هل التوصية الواردة في تقرير الامين العام إلى مجلس الامن والمتصلة بالموافقة على ميزانية البعثة خروج عن الممارسة السابقة . وينبغي للامانة العامة أن تشرح لماذا أدرجت هذه التوصية في تقرير الامين العام (A/45/241/Add.1) ، نظرا لان تقرير اللجنة غير واضح بشأن هذه النقطة . وعلاوة على ذلك ، أعرب عن رغبته في معرفة الآثار الكاملة المترتبة على توصيات اللجنة الاستشارية بالموافقة على تقديرات التكاليف المقترحة من حيث المبدأ ، في حين ينبغي رصد اعتمادات لفترة الستة الاشهر الاولى فحسب .

١٥ - ووفقا لميثاق الامم المتحدة فإن الجمعية العامة ، لا مجلس الامن ، هي التي تملك سلطة الموافقة على الميزانية . ومن ثم فإن وفده يؤيد بقوة الآراء الواردة في الجملة الاخيرة من الفقرة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

١٦ - وفيما يتعلق بتجنيد الموظفين العسكريين والمدنيين ، وأيضا شراء المعدات والاجهزة وغير ذلك من مختلف اللوازم للبعثة ، فإن وفده يأمل أن تعمل الامانة العامة على مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي حين تتخذ قرارات بشأن هذه المسائل .

١٧ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن وفده يود التشديد على أن الجمعية العامة ، لا مجلس الامن ، هي المسؤولة عن الإذن بطريقة تمويل تقديرات تكاليف عملية البعثة . ووفقا لما أشارت إليه اللجنة الاستشارية في تقريرها ، ينبغي تجنب الغموض في عملية الميزانية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن تجري الجمعية العامة لا مجلس الامن التسويات اللازمة في ميزانية البعثة .

(السيد اينوماتا ، اليابان)

١٨ - وأضاف قائلا إن الوقت المخصص للجمعية العامة للفحص التفصيلي لتقديرات تكاليف البعثة غير كاف . وفي حين أن وفده على إدراك تام لطابع الإلحاح في هذه المسألة ، فإنه غير مقتنع بضرورة تحديد مهلة ١٥ أيار/مايو التعسُّفيَّة لإنهاء اللجنة نظرها في هذا البند . وتحقيقا لأداء اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لوظائفهما بالكامل وفقا للميثاق ، ينبغي لهما الحصول على الوقت الكافي للتدقيق في تقديرات التكاليف المقترحة . وفي هذا الصدد ، يعرب وفده عن أسفه لأن جميع ملاحظات اللجنة الاستشارية التي تحدد المجالات التي ينبغي أن تحدث فيها وفورات كبيرة ، لم تؤد إلى تخفيض في التقديرات المقترحة .

١٩ - وواصل كلمته قائلا إن وفده لا يتفق في الرأي مع الذين يعتقدون أن التبرعات ستحقق عملية إعادة توطين ميسَّرة وفي الوقت المناسب ، وهي مسألة هامة بالنسبة لعملية البعثة . ويتصل اتصالا وثيقا بهذا النهج عدم وضوح الوسيلة النهائية لتمويل أي عجز يقع حين لا ترد المساهمات الكافية من المانحين . وسيكون من اليسير للغاية تحميل العجز ، إما على التزامات يتعهد بها في المستقبل مانحون يستجيبون لنداءات أخرى من الأمين العام ، أو على الفائض المزعوم في الحساب العام لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وأعرب عن تأييد وفده لرأي الأمين العام القائل بضرورة عدم وزع البعثة في المنطقة المخصصة لها في اليوم المحدد لذلك ما لم يكن قد تم التأكد بصورة قاطعة من أن التبرعات اللازمة ، التي يبلغ إجماليها ٣٤,٥ مليون دولار ، ستكون متاحة بالكامل وفي الوقت المناسب ، بما يسمح بتنفيذ برنامج الإعادة إلى الوطن . وعلاوة على ذلك ، تؤيد اليابان بقوة توصيات اللجنة الاستشارية المقدمة إلى الأمين العام فيما يتعلق بعملية جمع الأموال وإجراءات الإبلاغ ، وبمقتضاها يطلب إلى الأمين العام إبلاغ الجمعية العامة بمركز الالتزامات التي تعهد بها المانحون .

٢٠ - وفي حين أن وفده لا يعترض على توصية اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي للجمعية العامة الموافقة ، من حيث المبدأ ، على تقديرات الأمين العام للتكاليف المقترحة للبعثة واعتماد وتخصيص مبلغ إجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار لفترة الأشهر الستة الأولى ، فإنه ينبغي ألا يغيب عن نظر اللجنة فترة الولاية بأكملها ، وهي تسعة أشهر ، التي سيكون من الضروري ، تدبير اعتماد مالي لها . وإذا كان الغرض من إقرار فترتين للتخصيص هو تحقيق الوفر في التكاليف ، فربما كان من الممكن تحقيق هذا الغرض بصورة أفضل باعتماد تقديرات أكثر دقة للتكاليف لفترة الولاية بكاملها .

٣١ - السيد كوزنيتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن طرق تخفيض تكاليف عملية البعثة قامت على أساس سليم ، وينبغي للأمانة العامة أن تلتزم بدقة بالمقترحات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/45/1011) . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للأمانة العامة أن تتحرى طرق تحقيق وفورات إضافية .

٣٢ - وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) بشأن تشكيل البعثة يقوم على أساس اقتراح الأمين العام بأنه ينبغي تمويل برنامج إعادة التوطين الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من التبرعات . وقال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا نهج المجلس .

٣٣ - وواصل كلمته قائلا إن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص ١٤٣ مليون دولار لفترة الأشهر الستة الأولى من العملية على أساس أن قرار تمويل فترة الأشهر الثلاثة المتبقية ستتخذه الجمعية العامة على أساس تقرير مفصل عن الأداء في فترة الأشهر الستة الأولى من العملية ، على أن تؤخذ في الاعتبار ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وكذلك آراء الدول الأعضاء .

٣٤ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إن عمليات صيانة السلم هي المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وأن المسؤولية الرئيسية عن اعتماد الميزانية وترتيبات تمويل هذه العمليات تتحملها الجمعية العامة . وتشكل المعلومات والافتراضات التي يستعملها الأمين العام في إعداد تقريره الأساسي الذي تقوم عليه توصيات اللجنة الاستشارية ومداولات اللجنة الخامسة ، ولكن ، حيثما توجد فرصة لتحقيق الوفورات ، فإنه يجوز تعديل التقديرات التي وضعها الأمين العام . والنقطة الرئيسية بالنسبة للقرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية الذي ستتخذه الجمعية العامة هو أن يكون هذا القرار واضحا تماما حتى يتمكن الأمين العام من الشروع في العملية .

٣٥ - السيد بلحاج (تونس) : قال إنه ينبغي أن توضح تقارير اللجنة الاستشارية المسائل المختلفة وأن تُيسِّر ، لا أن تُعسِّر ، عمل اللجنة الخامسة . كما أن المسائل التي أثيرت فيما يتعلق بالفقرة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية عن البعثة (A/45/1011) تحتاج الى إجابة . ويأخذ وفده بالشواغل التي أُعرب عنها فيما يتعلق

(السيد بلحاج ، تونس)

بالفقرة ١٩ من هذا التقرير ، ويرحب بالحصول على تفسير "للتوازن الدقيق" الذي تحقق في اللجنة الاستشارية . وحتى تُكلل البعثة بالنجاح ، يجب على الجمعية العامة أن تكون قادرة على اتخاذ قرار واضح ، وهو ما سيكون صعبا إذا استند الى تقرير اللجنة الاستشارية . لذلك ينبغي لأعضاء هذه اللجنة أن يتصرفوا كخبراء ، ليس كمجرد ممثلين لحكوماتهم .

٣٦ - السيد إيتوكيت (أوغندا) : قال إن وفده يشعر بالشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بالفقرة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية ودور الجمعية العامة تجاه مجلس الأمن فيما يتعلق بعملية الميزانية . ويبدو أنه قد اتُبع إجراء غير عادي الى حد ما في حالة البعثة ؛ وبصفة خاصة عدم وضوح المعنى الوارد في توصية اللجنة الاستشارية ، في الفقرة ١٩ من تقريرها ، بأن تعتمد الجمعية العامة ، من حيث المبدأ ، تقديرات التكاليف المقترحة المقدمة من الأمين العام .

٣٧ - وقد أعرب وفده عن تحفظاته ، فيما يتصل بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، إزاء التركيز المفرط على التبرعات بالنسبة لإعادة توطين اللاجئين . وتنطبق نفس هذه الشواغل على البعثة . ويبدو من الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية أن الموافقة على التقديرات المقترحة مرتبطة بالمنهجية المتعلقة بالموافقة ، وهذان عنصران ينبغي الإبقاء عليهما منفصلين .

٣٨ - السيد سباني (هولندا) : قال إن من الواضح من تقرير اللجنة الاستشارية أنه مقدم بنظرتين اثنتين تجاه البعثة . وليس واضحا على وجه التحديد ما الذي توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة عليه ، على الرغم من أن من الواضح بشكل جلي أن البعثة قد حظيت بميزانية تجاوزت الحدود . وهذا شيء مؤسف ، بالنظر الى الخبرة المكتسبة من فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، الذي ارتبط به عدم دفع ٧٣ دولة عضوا لتبرعاتها بالكامل وفي الوقت المناسب . ولن تؤدي الميزانية المفرطة إلا الى تقوية هذا الاتجاه . وسيكون من المؤسف أن تضطر اللجنة الخامسة الى إدراج إشارة الى إجراءات سليمة للميزانية في مشروع قرارها عن البعثة نظرا لأن أحكام المادة ١٧ من الميثاق ليس غامضة على الإطلاق .

٢٩ - السيد أنان (المراقب المالي) : قال إن المنظمة في مفترق الطرق في ميدان عمليات صيانة السلم ، التي تثير الشواغل لدى الأمانة العامة وأيضا لدى الدول الأعضاء . ونظرا لتزايد الطلبات المتعلقة بأنشطة صيانة السلم قد يطلب في القريب العاجل الى الدول الأعضاء أن تساهم في هذه العمليات بمثل ما تسهم به في الميزانية العادية . وربما حان الوقت لاستعراض تمويل عمليات صيانة السلم ، وهذا جهد ستتعاون فيه الأمانة العامة بشكل وثيق الصلة مع الوفود في سبيل البحث عن حلول مقبولة ، قابلة للاستمرار . وينبغي للدول الأعضاء ، من جانبها ، أن تتصرف بتحفظ في السعي الى الحصول على معلومات من الأمانة العامة قد لا تكون جاهزة ومتاحة بالضرورة ، نظرا لأن هذا يؤدي الى تحويل وجهة الموظفين عن أعمالهم لصالح المنظمة .

٣٠ - وقد افترضت بعض الوفود أن ميزانية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال كانت زائدة عن الحد نظرا لعدم كفاءة الأمانة العامة . وينبغي ملاحظة أن هذه العملية كانت ناجحة سواء على الصعيد السياسي أو المالي ، وأنه لدى إعداد الأمانة العامة للميزانية ، كان عليها أن تتحايل إزاء أرقام متغيرة على نطاق واسع ظلت موضع خلاف لفترة تُقارب العقد . وقد استندت الميزانية التي ظهرت في نهاية الأمر الى أفضل المعلومات المتاحة وعلى تقديرات رشيدة . ولم تكن الأمانة العامة تتوقع التعاون الذي أبدته حكومة جنوب افريقيا بإتاحة بعض المرافق لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، الأمر الذي أدى الى تحقيق بعض الوفورات ، في حين أن حوالي ٦ في المائة من التكاليف قد تم تسديدها في النهاية عن طريق التبرعات . وعلى الرغم من أن الوفود أسرعت في التعليق على هذه النقاط ، لم يكن سوى القليل منها مستعدا للإعراب عن التقدير حيثما كان التقدير واجبا للأمانة العامة لقيامها بإنجاز العملية بأكبر قدر ممكن من الفعالية . وكتعليق أوسع نطاقا ، نقول إن الأساس المالي لتمويل عمليات صيانة السلم أصبح الآن ضئيلا بالمقارنة بنطاق هذه الأنشطة . وربما كان في الإمكان الإبقاء في المنظمة على المبلغ الزائد المتبقي من عملية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، الى أن يتم استعراض التمويل .

٣١ - وفيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين في إطار عملية البعثة ، يرى الأمين العام أن إعادة توطينهم عنصر أساسي في تسوية مسألة الصحراء الغربية ، نظرا لأنه لا يمكن إجراء أي استفتاء دون توفر أفراد يدلون بأصواتهم . كما أرتأى أن يكون تمويل هذا العنصر من العملية من خلال الاشتراكات المقررة . ومع ذلك ، وبعد إجراء مشاورات مع بعض الوفود ، بدا أن من الأسرع الاعتماد على التبرعات . وأوضح الأمين العام أنه ينبغي عدم وزع البعثة ما لم ترد هذه التبرعات من أجل تعزيز ضرورة عنصر إعادة التوطين .

(السيد أنان)

٣٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية ، ليست المسألة بالكامل في يد الأمانة العامة ، التي لا يمكن أن ترفض طلبات الحصول على معلومات والتي تسعى لخدمة جميع الدول الأعضاء على أساس متساو تنفيذا للقواعد والممارسات ذات الصلة .

٣٣ - وقد أوليت مسألة الوظائف الرفيعة المستوى عناية كافية داخل الأمانة العامة ، وحضر وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم للتحدث الى اللجنة بشأن المسألة في الجلسة السابقة . وترى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن ملاك موظفي البعثة المقترحين مثقل في القمة ، وأوصت ، ربما منطقيا ، بتخفيض عدد التعيينات الرفيعة المستوى الى وكيل أمين عام مدني واحد ومساعد أمين عام عسكري واحد (A/45/1011 ، الفقرة ١٥) . ومع ذلك ، سيحتاج وكيل الأمين العام المدني الى نائب ، استنباطا من عملية ناميبيا التي كان لابد من أن يضاف اليها نائب عندما بدأ تنفيذ العملية ؛ وتعيّن أن يكون هذا النائب المدني من مستوى رفيع بما فيه الكفاية - من الرتبة مد - ٢ على الأقل - حتى يكون قادرا على إعطاء تعليمات الى الجنرال الذي يحتل منصب مساعد الأمين العام العسكري .

٣٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : طمأن اللجنة الى أن من الأهداف الرئيسية للجنة الاستشارية تسهيل عمل اللجنة الخامسة لا إشاعة الارتباك . وليس ثمة في تقرير اللجنة (A/45/1011) ما قصد به أي إخفاء متعمد . وتعمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أساس المعلومات الواردة اليها خطيا ، مشفوعة بالمعلومات الشفوية ، وفي حالة ورود معلومات مشوشة ، فإنها تحاول توضيحها للجنة الخامسة .

٣٥ - وقد صيغت الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشكل متعمد حتى تستطيع اللجنة الخامسة أن ترى العناصر الرئيسية في التقرير التي ترغب اللجنة الاستشارية أن تتناولها اللجنة الخامسة . وإذا كانت الفقرة ٣ من هذا التقرير تتسم بالاضطراب ، فليس هذا خطأ اللجنة الاستشارية . وقد أوضح الأمين العام ، في تقريره الى مجلس الأمن (S/22464) ، أن الاحتياجات المالية للبعثة ، بما في ذلك برنامج إعادة التوطين ، ستبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار . وفي بيانه المقدم لمشاورة المجلس غير الرسمية (S/22532) ، أوصى باعتماد الميزانية دون تغيير واستعراضها بعد ستة أشهر ، وهو بيان ردده في تقريره الى الجمعية العامة (A/45/241/Add.1 ،

(السيد مسيلي)

الفقرة ٥) . ومع ذلك لم تكن الميزانية المقدمة ٣٠٠ مليون دولار بل ٢١٥,١ مليون دولار ، بما في ذلك تكلفة إعادة توطين اللاجئين . وبالتالي ، فقد أدخل التغيير بالفعل ، وهو تغيير أدخلته الأمانة العامة نفسها .

٣٦ - وعندما نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقديرات ، جرت مناقشة كاملة وتفصيلية للتوصيات التي ستقترح على اللجنة . واختلف المتكلم بشكل قاطع مع الحجة القائلة بأنه لا ينبغي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تعمل دائما إلا بصفتها هيئة فنية . وقال إن اللجنة الاستشارية لا يمكنها أن تعمل في برج عاجي وإنها تستمد إحدى قواها الرئيسية من كون بعض أعضائها يحضرون أيضا اجتماعات اللجنة الخامسة . ويتعين على اللجنة الاستشارية أن تكون مدركة للمضمون السياسي الذي تُقترح في إطاره تقديرات ميزانية الأمم المتحدة ، على الرغم من أن هذا المضمون السياسي لم يكن قط هو المعيار الوحيد لتوصياتها .

٣٧ - وواصل كلمته قائلا إن مشروع الفقرة ١٩ أُعد بعد مناقشة تفصيلية . ورأى بعض أعضاء اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تخفيض ميزانية البعثة بشكل ملحوظ ، ولو وصلت الى ١٠٥ ملايين دولار لفترة الأشهر التسعة كاملة ، في حين رأى آخرون أنه لا يوجد داع لأي تخفيض . والأمين العام نفسه ، في تقريره الى الجمعية العامة ، هو الذي اقترح ضرورة استعراض الميزانية بعد ستة شهور . وفي الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية ، وافقت اللجنة على رأي الأمين العام . وبدت موافقة اللجنة الاستشارية لبعض الوفود وكأنها عقّدت المسألة ، لكن الأمانة العامة هي التي ينبغي أن تطالب بتفسير للأساس الذي قامت عليه فكرة الأشهر الستة ، وهي الفكرة التي لم تخترعها اللجنة الاستشارية .

٣٨ - ويُعتبر الرقمان ١٤٣ و ١٤٠ مليون دولار ، الواردان في التوصية الأولى بالفقرة ١٩ مبلغين معقولين بالنسبة للأشهر الستة الأولى من عملية البعثة ، عندما يتعين استخدام الجزء الأكبر من الموارد - من ٧٠ الى ٨٠ في المائة ، وفقا للمعلومات الواردة من ممثلي الأمين العام .

٣٩ - والنقطة الوحيدة غير المعلنة بوضوح في الفقرة ١٩ هي أنه يجب على الجمعية العامة أن تخصص ١٥٠,٦ مليون دولار . أما فيما يتعلق بمسألة عدم ملاءمة الموافقة على أية ميزانية من حيث المبدأ ، فقد أشار المتكلم الى أن الجمعية العامة قد فعلت ذلك

(السيد مسيلي)

عدة مرات ، ربما في سياق آخر غير سياق عملية لصيانة السلم ، وكانت بعد ذلك تقدر المبالغ التي ينشأ احتياج اليها .

٤٠ - وأعرب عن عدم موافقته على توجيه أي لوم الى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لما حدث من اضطراب في اللجنة الخامسة فيما يتعلق بعملية فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وأشار الى ما كان هناك من مشاكل فيما يتعلق بهذا الفريق لأن بعض الوفود في اللجنة الخامسة فضلت عدم اتباع توصيات اللجنة الاستشارية . وكانت اللجنة الاستشارية قد أوصت بأن يقيد الرصيد غير المثقل في هذا الحساب لحساب الدول الاعضاء الدائن طبقا للقواعد المالية ؛ وإن لم تكن قد أوصت على الإطلاق بتسديد أية مدفوعات للدول التي لم تدفع . وعلى خلاف ذلك ، أصرت بعض الوفود على الاشتراك في الآليات التفصيلية لعملية التسديد .

٤١ - وفيما يتعلق بالسلطة الخالصة للجمعية العامة بالنسبة لقرارات الميزانية والمسألة ذات الصلة التي أشارها ممثل هولندا ، لم تحصل اللجنة الاستشارية على وعد من الامانة العامة بالعمل مستقبلا على تجنب تقديم بيانات من النوع المشار اليه في الفقرة ٣ من تقريرها . وفي حالة تقديم هذه البيانات مرة أخرى ، سيتعين على اللجنة الاستشارية تقديم تقرير الى اللجنة الخامسة تبعا لذلك .

٤٢ - السيد إيتوكيت (أوغندا) : أشار الى رأي الامين العام بعدم وزع البعثة في منطقة العمل في الموعد المحدد ما لم يكن قد تأكد بصورة قاطعة أن التبرعات اللازمة ستكون متاحة (A/45/241/Add.1 ، الفقرة ١٩) ، وسأل المراقب المالي هل يعلم ما ينتوي الامين العام عمله إذا لم يحدث ذلك . وهل يعتزم ، على سبيل المثال ، إلغاء العملية برمتها ؟

٤٣ - السيد أنان (المراقب المالي) : أوضح أن حالة مماثلة نشأت في عملية ناميبيا ، وأشار الى أنه في هذه الحالة الاخيرة ، أوصى الامين العام بأن تغطي المنظمة عجزا مقداره ٣,٣ ملايين دولار في المبلغ المطلوب لإعادة توطين اللاجئين من الفائض في حساب فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، في حين أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الى أنه قد يكون في وسع مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يستوعب هذا العجز مقابل الفائض في الحساب العام

(السيد أنان)

لديه ، ومازالت المسألة قيد التفاوض . ولما لم يكن من المستطاع ، بالنسبة للامين العام ، في حالة فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، أن يحقق اتفاقا بشأن تطبيق الرصيد في هذا الحساب على ذلك العجز ، فإنه يتردد في التقدم بنفس الاقتراح في حالة البعثة . وفي حالة حدوث عجز بالفعل ، سيتعين على الامانة العامة أن تطلب توجيه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة فيما يتعلق بطريقة التصرف ، ولن يتسنى لها أن تقدم الجواب إلا في حالة مواجهتها لهذا المشكل .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥